تركيا والولايات المتحدة
دراسة في العلاقات والمؤثرات ٢٠٠٩- ٢٠١٩

أ.م.د. لقمان عمر محمود النعيمي (*)
dr.luqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq

ملخص البحث

تناول البحث طبيعة العلاقات التركية–الأمريكية خلال المدة (٢٠٠٩–٢٠١٩) والعوامل الداخلية والخارجية التي أثرت فيها. وقد مرت العلاقات بين البلدين خلال هذه المدة بمرحلتين مهمتين، الأولى كانت خلال السنوات الأولى لإدارة الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٩–٢٠١٢) ويطلق عليها بـــ(المرحلة الذهبية) أو (الشراكة النموذجية) إذ شهدت تحسنا كبيرا في العلاقات الثنائية، أما المرحلة الثانية خلال السنوات (٢٠١٣–٢٠١٩) المدة الثانية من إدارة أوباما وسنوات الرئيس دونالد ترامب (٢٠١٧) فيطلق عليها بـــ(لمرحلة المضطربة) في العلاقات الثنائية إشهدت الكثير من التوتر نتيجة لتداخل وتشابك العديد من الملفات والقضايا الداخلية والاقليمية المعقدة وتعارض مواقف الدولتين تجاههما.

Turkey and The United States A Study in Relationship and Influences 2009-2019

Assistant Prof. Dr. Luqman O. Mahmood Alnuaimy

Abstract

The research dealt with the nature of Turkish-American relations during the period (2009-2019) and the internal and external factors that affected them. During this period, relations between the two countries went through two important stages. The first was during

(*) مركز الدراسات الاقليمية–جامعة الموصل

the first years of the administration of president Barack Obama (2009-2012) and is called (the golden phase) or (model partnership), as it witnessed a great improvement in bilateral relations. As for the second stage during the years (2013-2019), that is the second stage of the Obama administration and the years of President Donald Trump (2017-) is called the (Turbulent Stage) in bilateral relations, which witnessed a lot of tension as a result of the overlapping of many complex internal and regional issues and opposing the two countries' positions towards them.

مقدمة

شهدت العلاقات التركية–الأمريكية، منذ نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١، تحولا بطيئا ودقيقاً في الضروريات والأولويات. وينطوي هذا التحول على انخفاض نسبي في أهمية البعد العسكري –الدفاعي–الأمني أو ما يسمى بـــ"القوة الصلبة" في العلاقات وزيادة أهمية قضايا الطاقة ومسائل المدنية والثقافة والدين والديمقراطية والعلمانية، والمساواة بين الجنسين، أو ما يسمى بـــ"القوة لناعمة" العوامل المؤثرة في العلاقات. ولـــم تقم كلاً من تركيا والولايات المتحدة بعد بتعديل هذا التحول الكبير بشكل صحيح في العلاقات بينهما. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة، تدرك القيمة الحقيقية لتركيا بوصفها شريكاً استراتيجياً مهماً لها في منطقة الشرق الاوسط، ودولة ديمقراطية وقوة إقليمية فاعلة في المنطقة، لكنها ما تزال تقيم علاقتها مع تركيا في إطار الشروط الاستراتيجية والعسكرية أكثر. وفي الوقت ذاته تولي تركيا أيضاً أهمية كبيرة لهذا البعد في علاقاتها مع الولايات المتحدة.

وفي الواقع إن هذه العلاقات مقيدة أيضاً بحقيقة أنه في حين أن المصالح الوطنية وأهداف السياسة الخارجية للبلدين حول المسائل ذات الاهتمام المشترك متزامنة ومتداخلة، فإنها غالباً ما تكون غير متطابقة. بالتزامن مع وجود القيـــم المشتركة، والتقارب بين المصالح الوطنية التي عادة ما تعطي طابع البعد الاستراتيجي للعلاقات فإنها توفر بيئة مناسبة

للتعاون الوثيق. ولكن على الرغم من أن هناك اختلافات في تلك المصالح، حقيقية أو متصورة، فإنها تبقي تركيا والولايات المتحدة في إطار التعاون المثمر .

إشكالية البحث:

تقوم اشكالية البحث على أن الخلافات القائمة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية نابعة من تعارض توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارتي أوباما وترامب مع السياسة الخارجية التركية تجاه العديد من المناطق والقضايا الاقليمية ذات الاهتمام المشترك لاسيما القضية السورية والتعاون العسكري التركي–الروسي، وعدم تقبل الولايات المتحدة أن يكون لتركيا مصالح تتعارض مع المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط وخارج إطار حلف الناتو، وأن يكون لها عدو آخر غير روسيا الاتحادية.

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على أن هناك العديد من العوامل والمؤثرات التي ساهمت في توتير العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة وفي المجالات كافة، منها عوامل داخلية في تركيا مثل محاولة الانقلاب الفاشل في تركيا في منتصف تموز ٢٠١٦ وتداعياتها، ومنها عوامل خارجية مثل الازمة السورية والتقارب التركي–الروسي كما تمت الاشارة اليه انفا.

منهجية البحث:

اقتضى البحث الاعتماد على أكثر من منهج، بغية الوصول إلى فهم أكثر شمولا واتساعا لموضوع البحث، إذ تم استخدام المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من استقراء الواقع، والوقوف على الحالة التي عليها العلاقات التركية–الأمريكية خلال السنوات موضوع البحث للتعرف على حقيقة هذه العلاقات وماهية الخلاقات التي تؤثر فيها سلباً. كما اعتد البحث أيضاً على المنهج الوصفي التحليلي، للظفر برؤية تحليلية معمقة عن ماهية الازمة التي تمر بها هذه العلاقات، واستراتيجية الطرفين في ادارتها، دون تصاعد منحناها الى مديات خطيرة تهدد جوهر التحالف الاستراتيجي بين الدولتين.

هيكلية البحث:

تضمنت هيكلية البحث أربعة محاور رئيسة مع خاتمة واستنتاجات هي:

أولا: مسار العلاقات التركية–الأمريكية في عهد الرئيس اوباما ٢٠٠٩–٢٠١٦.

ثانيا: محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في تموز ٢٠١٦ وتاثيرها في العلاقات التركية–الامريكية.

ثالثا: الأزمة السورية وانعكاساتها على العلاقات الثنائية بين البلدين.

رابعا: العلاقات التركية–الأمريكية خلال ادارة ترامب.

خاتمة واستنتاجات

على الرغم من حالتها الغائمة، فإن العلاقات التركية–الأمريكية تبقى استراتيجية، لان الدولتين تمتلكان قدرة كبيرة على التعاون المتبادل بشأن طيف واسع من القضايا الإقليمية والعابرة لحدود. فلا غنى لدولة عن الأخرى، وكلاهما يحتاج احدهما للآخر في الوضع الإقليمي والدولي الحالي ومستعدتان لجني فوائد كبيرة إذا كان بإمكانهما التوصل إلى مصادر قوتيهما.

نظرا لحداثة موضوع البحث فقد تم الاعتماد بشكل رئيس على البحوث والمقالات الاجنبية والعربية الرصينة المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) فمعظم البحوث العلمية الحديثة الان منشورة في المجلات العلمية المحكمة على مواقعها الالكترونية.

أولا: مسار العلاقات التركية–الأمريكية في عهد الرئيس أوباما ٢٠٠٩–٢٠١٦

على الرغم من فترات الاضطراب والتوتر التي شابتها خلال العقود السبعة الماضية، فقد حافظت العلاقات التركية–الأمريكية على أهميتها الاستراتيجية دائماً. والسبب الرئيس لذلك هو حقيقة أن العلاقات بين البلدين تتجاوز العلاقات الثنائية وصولاً إلى القضايا الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والبلقان، والقوقاز وآسيا الوسطى. وبحكـــم امتلاكها موقعاً جيوسياسياً فريداً يصل آسيا وأوروبا، وبوصفها وريثاً للدولة

العثمانية، وجمهورية حديثة فاعلة في المنطقة، تحتل تركياً مكاناً خاصاً بين الشرق والغرب، وأوروبا والشرق الأوسط. من القوقاز إلى قضايا الشرق الأوسط وأمن الطاقة، تبقى العلاقات التركية–الأمريكية ضرورية للحفاظ على استقرار المنطقة، وميزاناً لتوازن القوى الإقليمي والعالمي أيضاً. وإذا أرادت إدارة ترامب الحفاظ على مستوى جيد من العلاقات مع تركيا فينبغي عليها تبني النية الحسنة وتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. وأية بداية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في محيط تركيا الإقليمي لابد أن تشرك تركيا فيها إذا أريد لها النجاح، وذلك يتطلب حتما تخطيطاً أفضل وإدراك أعمق للعلاقات الاستراتيجية بين الجانبين، وتطوير منظور إقليمي أشمل للشراكة الاستراتيجية بينهما[1].

أن العلاقات التركية–الأمريكية تتداخل مع التطورات في عدة مناطق، والسياسة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس ترامب نحو تلك المناطق سيكون لها تأثير مباشر على العلاقات بين البلدين. وأية شراكة تركية–أمريكية تستند على رؤية إقليمية وادراك لطبيعة السياسات العالمية اليوم لابد أن يتضمن تنسيق عناصر السياسة المختلفة، ابتداءً من تقوية العلاقات الثنائية إلى التعامل مع القضايا الملحة سابقة الذكر برؤية مشتركة. وقد أثبتت سياسات الاستقلالية والاستقطاب والاستفزاز التي اتبعتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش Bush .W George 2001–2008) وإدارة الرئيس أوباما في فترتها الثانية وادارة ترامب حاليا في محيط تركيا الإقليمي فشل الولايات المتحدة في الحفاظ على علاقات جيدة مع تركيا لأنها تجاهلت المصالح التركية في سياساتها الإقليمية، ولـــم تتفق معها على بعض المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، مخاوف تركيا الأمنية من حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي التركية وأذرعه في كل من سوريا والعراق، والقوات الكردية في شمال سوريا، والتقارب التركي الروسي فضلا عن التطورات الداخلية في تركيا مثل محاولة الانقلاب الفاشلة في منتصف تموز ٢٠١٦، واحتجاز القس الأمريكي وغيره من العوامل الداخلية والخارجية لا يمكن أن يتـــم التعامل معها بمعزل عن القضايا الأخرى في محيط تركيا الإقليمي. ونظراً لاعتماد تركيا في الطاقة على إيران وروسيا

الاتحادية، فأن سياسة الاستفزاز والعزلة والاستقلالية تجاه هاتين الدولتين سوف لن يزيد التوترات في المنطقة فحسب بل سيؤثر بصورة مباشرة في العلاقات التركية–الأمريكية كما حصل في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣[٢].

إن المفتاح لسياسات ناجحة ومتعددة الأطراف، من وجهة النظر التركية، يكمن في إشراك القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة بدون أية شروط مسبقة. وبدلا من قيام الولايات المتحدة بإجبار الدول على تنفيذ بعض الشروط والسياسات قبل التفاوض معها، ينبغي إشراك كل واحدة منها في المحادثات للتعامل مع القضايا الملحة بشكل كامل. وقد أثبت تدخل تركيا المتزايد في العديد من القضايا التي لها مصلحة فيها، مثل العراق وسوريا ولبنان وايران وفلسطين، أن المحادثات بدون شروط مسبقة يمكن أن تنجح، وأن صنع دبلوماسية بعناية يمكن إنجاحها. باختصار، يعتمد نجاح العلاقات التركية–الأمريكية على صياغة رؤية مشتركة للقضايا الإقليمية وتنسيق الجهود على القضايا السياسية الرئيسة.

عندما جاء الرئيس الأمريكي باراك اوباما عام ٢٠٠٩ الى البيت الابيض كانت العلاقات التركية–الامريكية في أسوأ حالاتها عبر التاريخ. بدأ التوتر في العلاقات بين الدولتين منذ الغزو الامريكي للعراق في اذار عام ٢٠٠٣ عندما رفض البرلمان التركي عبور القوات الامريكية عبر الاراضي التركية مما ادى الى حدوث ازمة كبيرة في العلاقات بين الالدين. وعلى الرغم من انهما حاولا اصلاح العلاقات في السنوات الاخيرة من ادارة جورج دبليو بوش ٢٠٠١–٢٠٠٨ إلا أن هذه الجهود قليلة جدا ومتأخرة كثيراً. بدأ أوباما عهده باعطاء اولوية للعلاقات مع تركيا. وكانت زياراته الاولى في منطقة الشرق الاوسط لتركيا وعرض "الشراكة النموذجية" بين البلدين. من خلال فترته الاولى، أثبتت العلاقات الشخصية فيما بعد بين الرئيس اوباما ورئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب اردوغان بانها الاروع في تاريخ العلاقات بين البلدين. إلا أن الفترة الثانية من رئاسة اوباما لم يتوافق البلدان حول بعض القضايا الاقليمية المهمة. وكان الاختلاف حول الصراع في

سوريا ونتيجة الانقلاب في مصر عام ٢٠١٣ لحظات حرجة في العلاقات الثنائية بين الطرفين.

بشكل عام، شهدت العلاقات التركية–الأمريكية خلال عهد أوباما (٢٠٠٩–٢٠١٦) تذبذبا ملحوظاً ما بين صعود وهبوط حاد؛ إذ اتسمت في البداية بالطابع الإيجابي جدا، حت وُصفت العلاقات بينهما خلال المدة الاولى من ادارة اوباما بأنها "شراكة نموذجية". إلا أنه، وخلال المدة الثانية من إدارة أوباما، وبالرغم من أن العلاقات الشخصية بين الأخير وأردوغان كانت توصف بأنها مميزة وحميمة، لكنها لم تنجح في تحويل هذه الحميمية إلى أجندات مشتركة باتجاه توثيق وتطوير العلاقات الثنائية في المجالات كافة.

وسرعان ما تلاشى التصور الإيجابي وتبين أن لدى الإدارة الأمريكية أجندات أخرى، وبرز التناقض بشكل كبير بين توجهات السياسية الخارجية في البلدين لاسيما بعد اندلاع الثورات العربية وتحديدا بعد اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١ وتطوراتها لاحقا. حيث بدا أن واشنطن لا تكتفي بموقف محايد على الأقل بل تعمل بشكل يخدم الأطراف التي تعادي تركيا في محيطها الإقليمي، ناهيك عن الخلاف الذي اندلع فيما بعد نتيجة دعم الإدارة الأميركية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده صالح مسلم، وشملت قائمة الخلافات بين البلدين الملف المصري والملف السوري وملف مكافحة الإرهاب[٣].

١. زيارة الرئيس أوباما لتركيا عام ٢٠٠٩ وتأثيرها في العلاقات التركية–الأمريكية

بدأت العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة في بعدها السياسي بداية جيدة وطيبة في مستهل إدارة الرئيس أوباما، إذ أدرك الأخير أن العلاقات الاستراتيجية التي تربط البلدين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لابد أن تسترجع عافيتها وحيويتها التي فقدتها في عهد سلفه بوش. ولأجل منح هذه العلاقات دفعة قوية نحو الأمام وجعل تركيا منطلقا نحو فتح صفحة جديدة مع العالـــم الإسلامي وتحقيق التواصل معه، وتحسين صورة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، قام الرئيس أوباما بزيارة رسمية إلى تركيا في ٦ و٧

نيسان عام ٢٠٠٩، في ختام جولته الأوروبية، وألقى خطاباً تاريخياً في البرلمان التركي ترك صدى إيجابيا داخل تركيا وخارجها[٤].

وكانت وزيرة الخارجية السابقة (هيلاري كلينتون **Hilary Clinton**) قد علقت على الزيارة، قبيل حدوثها، في مقابلة لها على شبكة التلفزيون التركي "قناة "دي" أثناء زيارتها لأنقرة في منتصف شهر آذار عام ٢٠٠٩، قائلة: "أن الرئيس أوباما قادم كحليف وشريك وصديق. فهناك كثير من الأمور المشتركة بيننا، ونحن نؤيد بشدة الدور الذي تؤديه تركيا كزعيمة إقليمية وعالمية تتصدر قضايا مهمة"[٥]. ومن جهته أكد الرئيس التركي السابق عبد الله غول على أن زيارة أوباما المرتقبة لتركيا مهمة بالنسبة للمتغيرات في السياسة الدولية وكذلك بالنسبة للعلاقات الثنائية. وأشار الرئيس غل إلى العالم الآن يدخل مرحلة جديدة، وقال: "ينبغي على الجميع الاستعداد لهذه المرحلة، والنظر في السياسات التي يتبعونها". وحول زيارة أوباما لتركيا قال غل: "أن زيارة أوباما لأنقرة بحد ذاتها رسالة". وأضاف: "طبعا أن هذه الزيارة مهمة جدا. مهمة سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالنسبة لنا أيضاً. فكما أن الولايات المتحدة الأمريكية تهتـــم بقضايا العالم، فأن تركيا تهتـــم بنفس الشكل بتلك القضايا. كما أن هذه الزيارة مهمة من أجل التباحث حول إعادة تقييمها. وكذلك مناقشة العلاقات الثنائية"[٦].

وسط توقعات شعبية وحكومية داخل تركيا وخارجها بحصول تغيير في السياسة الأمريكية مع مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة وصل الرئيس أوباما إلى تركيا في ٦ نيسان عام ٢٠٠٩ قادما من العاصمة التشيكية براغ حيث شارك في قمة جمعته مع قادة (27) دولة في الاتحاد الأوروبي، حث فيها قادة دول الاتحاد على قبول انضمام تركيا عضوا كاملا في منطقة اليورو. ورأى مراقبون أن زيارة أوباما لتركيا مثمل مؤشراً على تنامي الدور الإقليمي المهم لهذا البلد العضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو). كما مثلت الزيارة التي جاءت في ختام رحلة استغرقت ثمانية أيام. وفي أول نشاط له كرئيس على الساحة الدولية أقر بدور تركيا المتنامي وتسليمها برغبة واشنطن في الحصول على مساعدتها في حل

مواجهات وصراعات مختلفة مثل الوضع بالنسبة لكل من العراق وأفغانستان لقد أثارت زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تساؤلات كثيرة حول أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية، والنهج السياسي الجديد للإدارة الأمريكية في علاقاتها الدولية، بما يعطي مؤشرات إيجابية حول مصداقية الشعار الذي رفعه أوباما أثناء حملته الانتخابية وهو التغيير في السياسات الأمريكية الداخلية والخارجية.

ويبدو أن الرئيس الأمريكي كان يدرك تماماً عمق المشكلات التي تواجه بلاده، بعد أن وصلت صورتها إلى أدنى مستوى ليا خلال سنوات الرئيس السابق بوش لدى غالبية شعوب العالم، وخاصة العالمين العربي والإسلامي، فاستغل زيارته إلى العاصمة التركية أنقرة، ومشاركته في المؤتمر الثاني لحوار "الأديان والحضارات" في اسطنبول، كي يطلق رسائل طمأنة للجميع بأن الولايات مصممة على تغيير سياساتها وبناء علاقات دولية وإقليمية بناءة من شأنها تحقيق الامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط تحديداً.

٢. تركيا والولايات المتحدة خلال عامي ٢٠١١-٢٠١٢

شهدت الفترة الأولى من إدارة الرئيس أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٢) تحسناً كبيراً في العلاقات التركية-الأمريكية ووصفت بـــ"الشراكة النموذجية". وجاءت زيارة رئيس الوزراء التركي حينذاك إلى نيويورك في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ ولقاءه الرئيس الامريكي باراك أوباما في إطار المساعي التركية لتحسين العلاقات السياسية بين البلدين والتباحث حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. وقد رحب الرئيس أوباما برئيس الوزراء التركي بزيارته لنيويورك مؤكداً "أن تركيا حليف للناتو ، صديق وشريك عظيم في مجموعة كاملة من القضايا"(٧).

من جهته عبر أردوغان عن سروره الكبير بلقاء الرئيس الامريكي أوباما خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة السادس والستين، مشيرا إلى مستوى الشراكة بين البلدين قائلاً: "كما وصفت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة ، لدينا شراكة نموذجية. وهذه الشراكة هي عملية مستمرة ، اتخذنا فيها بعض الخطوات المهمة للغاية وسنواصل

اتخاذ بعض الخطوات المهمة. واحدة من تلك القضايا التي هي شائعة جدا لكلينا هي مكافحة الإرهاب على أساس برنامج مشترك"[٨].

لقد اشارت التصريحات بوضوح إلى مستوى تحسن العلاقات الثنائية بين الطرفين في هذه المرحلة التي شهدت تعاونا بينهما في قضايا الارهاب وتنسيق المواقف حول الثورات العربية في تونس وليبيا وسوريا.

عكس تحسن العلاقات الثنائية مدى قوة العلاقة الشخصية بين أردوغان واوباما التي توطدت خلال هذه السنوات وهو ما تجلى في المديح الذي كاله أوباما لأردوغان خلال زيارته لواشنطن في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٢ قائلاً: "أود فقط أن أقول كم أنا أقدر هذه الفرصة للاجتماع مرة أخرى مع صديقي وزميلي ، رئيس الوزراء أردوغان. أعتقد أنه من العدل أن نقول إنه على مدار السنوات القليلة الماضية ، استمرت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة في النمو عبر كل الأبعاد. وأجد أن رئيس الوزراء أردوغان شريكًا رائعًا وصديقًا بارزًا في مجموعة واسعة من القضايا"[٩].

من جهته أشاد اردوغان بالاجتماع المثمر مع الرئيس أوباما وشكره على دعم الموقف التركي تجاه القضية السورية مشيرا الى استمرار التعاون والتنسيق في هذا المجال بين البلدين قائلاً: "يسرني أن أرى أن وجهات نظرنا بشكل عام تتداخل كثيرًا حول هذا الموضوع"[١٠].

صحيح أن مصالح الدول والعلاقات الثنائية والوطيدة بين دولتين لا تحددها العلاقات الشخصية بين رئيس هذين البلدين، لكن مدى تحسن العلاقة بينهما سينعكس حتما بالايجاب على العلاقات الثنائية عبر تكثيف التعاون بينهما وعقد الاتفاقيات وتبادل الزيارات...الخ، ولهذا هذه السنوات (٢٠٠٩-٢٠١٢) التي شهدت صداقة متينة بين أردوغان وأوباما بمثابة "سنوات العسل" بالنسبة للعلاقات التركية-الأمريكية حتى بدأت العلاقات بالتوتر والتدهور والانحدار في المدة الثانية من إدارة أوباما نتيجة العديد من القضايا والمؤثرات التي سيتم تناولها لاحقا.

٣. تركيا والولايات المتحدة خلال إدارة أوباما الثانية ٢٠١٣-٢٠١٦

لقد عانت العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة في المجالات كافة من عيوب هيكلية عميقة منذ انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١ نتيجة العديد من الأسباب. على سبيل المثال، الوعود الأمريكية بإقامة شراكة اقتصادية حقيقية مع تركيا لم تتحقق ابدأ، على الرغم من الجهود المبذولة والنشاط منذ منتصف التسعينات، عندما صنفت إدارة كلينتون تركيا كواحدة من العشرة الأوائل الناشئة الأسواق في العالم[١١]. وكانت فكرة "الشراكة التركية-الأمريكية" تستند إلى اتفاق تجارة الحرة، المقترح من قبل مسؤولين امريكيين بارزين سابقين آنذاك[١٢]. وثم بعد ذلك إقرار فكرة إقحام تركيا في "التجارة عبر المحيط الأطلسي والشراكة الاستثمارية Trans-Atlantic Trade and Investment Partnership) المعروفة اختصارا بـــ(TTIP) التي تبخرت فيما بعد[١٣]. هذا لم يساعد على التغلب على مشاعر معاداة الولايات المتحدة منذ أمد بعيد في تركيا التي اندلعت منذ اواسط السبعينات في القرن الماضي ثم بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وفترة إدارة جورج دبليو بوش (٢٠٠١-٢٠٠٨)[١٤] ووصلت إلى ذروتها في الفترة الثانية لإدارة أوباما خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز/يوليو عام ٢٠١٦ وتداعياتها السياسية على العلاقات بين البلدين.

قبل اندلاع الاحتجاجات في تركيا بشهر واحد وتحديدا في أيار/مايو ٢٠١٣، قام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارة رسمية إلى البيت الأبيض لمناقشة القضايا المشتركة بين البلدين مع الرئيس أوباما. وقد وصف الأخير هذه الزيارة بالمهمة نظرا لأهمية المواضيع التي بحثاها. وصرح أوباما في المؤتمر الصحفي المشترك قائلا: "إن هذه الزيارة تعكس الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة على علاقاتنا مع حليفتنا، تركيا، واقيم كثيرا الشراكة التي لقد كنت قادراً على تطويرها مع رئيس الوزراء طيب أردوغان". مشيراً إلى أن الطرفين بحثا العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك في منطقة الشرق الاوسط مشيداً بموقف تركيا المتناسق مع الموقف الامريكي في هذا

السياق[١٥]. كما أشار أوباما لأول مرة إلى التعاون الاقتصادي بين البلدين وأكد على أنه سيتم تشكيل لجان مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية بما فيها التجارة والاستثمار بين البلدين[١٦].

بعد انتخاب رجب طيب أردوغان الرئيس الثاني عشر في تركيا في ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٤ التقى أردوغان بالرئيس الأمريكي باراك أوباما في واشنطن على هامش قمة الناتو في ٤ أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، تباحث الزعيمان في القضايا المشتركة التي تهم البلدين. وقد هنأ أوباما فوز الرئيس أردوغان في الانتخابات وأشار إلى أهمية العلاقة مع تركيا ودورها في المنطقة والناتو قائلاً: "إنني أقدر كثيراً الفرصة للاجتماع مرة أخرى برئيس الوزراء السابق أردوغان ، والآن الرئيس أردوغان. أريد أن أهنئه على فوزه في الانتخابات. يعد الرئيس أردوغان أحد القادة الرئيسيين لتحالفنا ، ومن الواضح أن تركيا تلعب دورًا مهمًا للغاية في التحالف جزئيًا لأنه جسر بين أوروبا والشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وبهذه الصفة، فإن وجهات نظره حول كيفية تعاملنا مع بعض التحديات الناشئة في الجبهة الجنوبية لحلف الناتو تعتبر بالغة الأهمية"[١٧].

من جهته أبدى أردوغان سروره بلقاء الرئيس أوباما لمناقشة بعض القضايا والتطورات المهمة قائلاً: "لدينا بين تركيا والولايات المتحدة عملية مهمة للغاية للشراكة النموذجية. وهذه الشراكة النموذجية تقربنا من بعضنا البعض في العديد من القضايا. وعلى الجبهة العسكرية ، يعتبر الناتو أحد أهم مجالات التعاون في هذا الإطار. لدينا أيضا تعاون كبير سياسيا واقتصاديا وثقافيا وتجاريا"[١٨].

عقب توتر العلاقات التركية–الروسية على خلفية اسقاط القوات الجوية التركية طائرة مقاتلة روسية سوخوي طراز–٢٤ على الحدود السورية التركية في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، تباحث الرئيس التركي أردوغان مع الرئيس الامريكي اوباما في باريس في الاول من كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٥ حول مجموعة من القضايا منها التوتر

مع روسيا وقتال داعش والوضع في سوريا. وقد أكد أوباما في لقائه مع أردوغان التزام واشطن بالدفاع عن أمن تركيا وسيادتها"[١٩].

من جهته أشار اردوغان إلى المواضيع التي ناقشها مع نظيره الامريكي قائلاً: "ركزنا جهودنا على مناقشة التوترات الأخيرة بين روسيا وتركيا. بالطبع ، نحن دائما على استعداد للجوء إلى اللغة الدبلوماسية، لأن اللغة الدبلوماسية ستكون كافية لحل المشاكل في المنطقة – لأننا لا نريد الاستثمار في التوترات؛ نريد تجنب التوترات. لا نريد أن نتأذى ولا نريد أن يصاب أحد، لأنه إذا نشأ توتر في المنطقة، فسوف تتضرر جميع الأطراف المعنية في النهاية"[٢٠].

وتتابعت اللقاءات الرئاسية في البلدين عام ٢٠١٦، إذ أفادت مصادر في الرئاسة التركية، أن أردوغان وأوباما عقدا لقاءً في البيت الأبيض، على هامش مشاركته في أعمال قمة الأمن النووي، التي انعقدت في واشنطن في الأول من نيسان / ابريل ٢٠١٦. حيث بحثا عدة قضايا منها مكافحة تنظيم "داعش" الإرهابي، وأزمة اللاجئين. وأضافت المصادر، أن الجانبين بحثا قضايا، الأمن القومي، والتعاون التركي الأمريكي حول أزمة اللاجئين، فضلا عما يمكن القيام به من أجل زيادة الجهود المشتركة لإضعاف تنظيم "داعش" والقضاء عليه[٢١].

ثانيا: محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام ٢٠١٦ وتأثيرها على العلاقات التركية–الامريكية

يعد انقلاب ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦ المحاولة الانقلابية الخامسة في تاريخ تركيا المعاصر ضد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، منذ اول انقلاب في عام ١٩٦٠، قامت بها مجموعة من القوات المسلحة التركية بقيادة أحد الضباط وهو العقيد (محرم كوسا) بهدف اسقاط النظام السياسي الذي يقوه حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ عام ٢٠٠٢[٢٢]. ولكن المختلف في محاولة الانقلاب الاخيرة انها باءت بالفشل بسبب خروج الشعب إلى الساحات والشوارع العامة والمطارات، ورفض القسم الاكبر من القيادات

العسكرية له، ودعم المعارضة للنظام السياسي بقيادة حزب العدالة والتنمية، واحترام الديمقراطية في البلاد، مما سارع في طي صفحة الانقلاب وإعلان فشله، واعتقال كل المتورطين فيه[٢٣].

لقد رأت حكومة حزب العدالة والتنمية أن الانقلاب الفاشل يشكل تهديدًا وجودياً، ليس ضد نفسه فحسب، بل ضد البلد بأكمله، وخطراً غير مرئي في تاريخ تركيا الحديث. كانت العلاقات المدنية – العسكرية دائمًا صعبة، وتم الإطاحة بالحكومات المنتخبة في انقلابات دموية من قبل. ولكن هذه المرة كان مختلفا. تم تنسيق المحاولة الفاشلة بواسطة قسم صغير من الجيش لا يهدف فقط إلى الإطاحة بالحكومة المنتخبة، بل إلى إصلاح التسلسل الهرمي للجيش. وكخطوة لإحباط هذا التهديد ، أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان حالة الطوارئ على مستوى البلاد لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر[٢٤].

بشكل عام، وكما في جميع الانقلابات التي جرت حول العالم، ما إن يقع انقلاب حتى تبدأ التساؤلات عن شكل ودور الخارج في تنفيذها أو دعمها أو غض النظر عنها ولاسيما دور الولايات المتحدة الأمريكية حيث سجل التاريخ دورا كبيرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي. آي. أي) في الإطاحة بالأنظمة وتدبير الانقلابات في عدد من الدول حول العالم لاسيما خلال عقود الحرب الباردة.

والحالة التركية ليست استثناء من هذه الزاوية، خاصة أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لم تكن بعيدة دوما عن الانقلابات التي جرت في تركيا منذ العام ١٩٦٠، حيث كان التحالف بين الولايات المتحدة الأميركية وتركيا يمر عبر المؤسسات العسكرية والأمنية في البلدين كمدخل للعلاقات السياسية[٢٥].

بدا من الواضح أثناء الساعات الأولى من محاولة الانقلاب عدم وجود موقف رسمي أمريكي جلي من الاحداث، حاله حال المواقف الأمريكية من الكثير من الانقلابات التي تقع هنا وهناك من مناطق العالم، وما إن اتضح أن مسار المحاولة الانقلابية بدأ بالتراجع والفشل وانتهاء الأحداث لصالح الحكومة حتى تبين الموقف الأمريكي الرسمي، واتسم

بالهدوء ومراقبة تطورات الأحداث، وصدر بيان عن البيت الأبيض أن "الرئيس الأميركي باراك أوباما بحث الأوضاع في تركيا، خلال اتصال هاتفي مع وزير خارجيته جون كيري مساء اليوم الجمعة واتفقا على ضرورة أن تقوم جميع الأطراف بدعم الحكومة المنتخبة ديمقراطيا، وضبط النفس وتجنب العنف وسفك الدماء" وأضاف البيان أن "الوزير أكد على أن وزارة الخارجية ستواصل التركيز على أمن وسلامة المواطنين الأميركيين في تركيا.. لقد طلب الرئيس من الوزير مواصلة إبلاغه بتطورات الموقف"(٢٦). تلا بيان البيت الأبيض بيان صادر عن الخارجية الأميركية يقول إن كيري أبلغ نظيره التركي مولود جاويش أوغلو، في مكالمة أجراها معه، أن "الولايات المتحدة تدعم بشكل مطلق الحكومة التركية المدنية المنتخبة ديمقراطيا ومؤسساتها الديمقراطية"(٢٧).

ازدادت الشكوك في تركيا حول الدور الأمريكي الخفي في المحاولة الانقلابية، فعند سؤال الـــ"سي أن أن تورك" للسفير الأمريكي في أنقرة عن دور محتمل للولايات المتحدة في دعم الانقلاب، أنكر هذا الشيء جملة وتفصيلا، وأشار إلى أنهم تابعوا الأمر من خلال ما توافر من معلومات في حينه ولم يدركوا بأنها محاولة انقلابية، وكذلك نفى المسؤولون الأمريكيون مثل هذا الأمر، وقال كيري إن مثل هذه الاتهامات تضر بالعلاقات الثنائية(٢٨).

بدأت الحكومة التركية باعتقال جميع المتورطين في الانقلاب، وساد اعتقاد في الأوساط الرسمية والشعبية في تركيا أن رجل الدين التركي "محمد فتح الله غولن(□) **Muhammed Fathullah Gülen**" كان العقل المدبر وراء محاولة الانقلاب الفاشلة.

وعلى الرغم من أن تركيز السلطات التركية عقب المحاولة الانقلابية لم يتجه نحو توجيه اتهامات مباشرة للجانب الأمريكي بدعمها أو تسهيل مهمتها أو التغاضي عنها، بقدر ما ركز على ضرورة تسليم فتح الله غولن، إلا أن وزير العمل التركي سليمان سويلو كان

أول من أشار إلى وجود دعم أميركي للانقلاب، تبعه عدد من المحللين المؤيدين لهذا التوجه الذي يستند في حده الأدنى إلى علامات استفهام حول[٢٩]:

١. الدور الذي لعبته قاعدة إنجرليك الجوية خلال المحاولة الانقلابية الفاشلة في ضوء المعلومات التي تتعلق بدور طائرة البوينغ (KC-135) التي تحمل الرمز (ASENA)والتي أقلعت منها ولعبت دورا في إبقاء الطائرات المقاتلة أف-١٦ التابعة للانقلاب فاعلة في الجو دون الحاجة إلى الهبوط والتزود بالوقود من القواعد الأرضية، مع معلومات تشير أيضا إلى أن طائرات الإمداد اللوجستية التي أقلعت من قاعدة أنجرليك لمساندة طائرات الـ أف-١٦ التابعة للانقلابيين، بلغ عددها أربع طائرات وليس طائرة واحدة.

٢. طبيعة العلاقة بين الجانب الأميركي وفتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة والذي تقول السلطات التركية إنه يقف وراء محاولة الانقلاب.

منذ أواخر عام ٢٠١٣ ، عندما انتهى تحالف الشبكة "الغولانية Gülenist " مع حزب العدالة والتنمية ، أصبح في صراع متزايد مع الحكومة. يصر أتباع غولن على أنهم حركة سلمية شعبية تشارك بشكل رئيسي في التعليم وتشجيع الحوار بين الأديان، فيما تصر الحكومة بأن "الغولانيين Gülenists" تسللوا إلى مؤسسات الدولة خلال الثلاثين سنة الماضية بهدف نهائي هو احتلال سلطة الدولة. ونتيجة لذلك نفذت الحكومة عمليات تطهير من الغولانيين في السنوات الثلاث الماضية ، لكنها بعد محاولة الانقلاب الفاشلة وسعت نطاقها لتشمل جميع مؤسسات الدولة التي تستهدف الجيش ، والشرطة ، والقضاء. وتم فصل حوالي ٥٠٠٠٠ شخص من مواقعهم ، بما في ذلك جنرالات الجيش وضباط الشرطة والقضاة، كما تم إغلاق العديد من المؤسسات التعليمية والصناديق الخيرية التي يسيطر عليها الغولانيون، بما في ذلك ١٥ جامعة في البلاد[٣٠].

في البداية رفضت الولايات المتحدة التجاوب مع المطالب الشفهية للسلطات التركية بتسليم فتح الله غولن المقيم لديها منذ العام ١٩٩٩، إذ كانت ترى أن هذه

المطالب تحمل طابعا سياسيا أكثر منه جنائيا؛ لكن فشل المحاولة الانقلابية وضع الجانب الأميركي في وضع حرج، فرفض تسليمه بالمطلق سيؤكد الانطباع القائل بأن هناك دورا ما للولايات المتحدة بهذا الانقلاب بغض النظر عما إذا كان ذلك صحيحا أم لا، كما أن تسليمه في المقابل بكل بساطة أمر صعب، على الأقل من الناحية القضائية التي تتطلب الكثير من المعطيات وفق وجهة النظر الأمريكية.

مع مطالبة السلطات التركية للولايات المتحدة في ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٦ بتسليم فتح الله غولن بشكل رسمي، نشأ نوع من التجاذب والجدال بين الطرفين في هذا الموضوع سيما في ضوء وجود الاتفاقية القانونية بين البلدين. (اتفاقية "إعادة المجرمين") التي تم التوقيع عليها في أنقرة في ٧ يونيو/حزيران ١٩٧٩ ودخلت حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الطرفين في ١ يناير/كانون الثاني ١٩٨١– تسليم أي من المجرمين الموجودين على أراضي أي منهما إلى الطرف الآخر بعد تقديم طلب بهذا الخصوص وفق معايير محددة. وتتضمن الاتفاقية تسع حالات تمتنع بموجبها أي من الدولتين عن تسليم الشخص المطلوب للدولة الأخرى إذا انطبق عليه إحدى تلك الحالات، وهو ما يتيح مجالا أكبر لإدارة أوباما للمناورة، لاسيما في ظل حقيقة أن[٣١]:

١. الفقرة (أ) من النقطة رقم (١) من المادة الثالثة في القسم الأول من هذه الاتفاقية، والتي تشير إلى أنه لا يمكن تسليم الشخص المطلوب إذا كان شخصية سياسية أو إذا كانت التهمة المنسوبة إليه تهمة سياسية، أو إذا كان طلب الدولة المعنية للشخص المطلوب قد تم بناء على تصور لمحاكمته أو معاقبته لجريمة ذات طابع سياسي أو بسبب آرائه السياسية.

٢. يتطلب تسليم أي شخص وفق هذه الاتفاقية تقديم سلسلة من المعطيات المتعلقة وفق المادة السابعة بالجانب القانوني كالتهمة التي يحاكم بموجبها، والقانون الذي سيتم محاكمته وفقه والعقوبة التي قد تصدر تبعا للتهمة بموجب هذه المحاكمة ومذكرة إلقاء

قبض من قبل قاض وإفادة وقائع، بالإضافة إلى الأدلة والبراهين التي تبرر اعتقاله ومحاكمته.. الخ، وكذلك الأمر بالنسبة للمادة ٨.

لكن الاتفاقية نفسها تتيح للجانب التركي أيضا القدرة على متابعة طلبه استنادا إلى:

أ. التهمة المنسوبة إلى فتح الله غولن ليست تهمة سياسية، فالرجل ليس سياسيا فضلا عن أن جماعته لم تشكل رسميا في أي يوم من الأيام حزبا سياسيا ولم تطلب ذلك أصلا. التهمة الحالية مرتبطة بالوقوف وراء محاولة الانقلاب العسكري.

ب. حتى في حالة اعتبار أن الشخص المطلوب له صفة سياسية أو أنه متهم بجريمة ذات طابع سياسي، فإن الاستثناء الوارد في الفقرة (أ) من النقطة رقم (١) من المادة الثالثة التي تطرقنا إليها أعلاه تتيح اعتبار القيام بأية جريمة أو محاولة ارتكاب جريمة بحق رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو أي فرد من عائلتهما جريمة غير سياسية.

ت. المادة العاشرة من القسم الثاني من الاتفاقية تتيح لأي من الطرفين الطلب من الطرف الآخر اعتقال أو احتجاز الشخص المعني حتى قبل تقديم الأدلة والبراهيم على أن يسري ذلك لمدة ٦٠ يوما بانتظار تقديمها.

ولأن الموقف الأمريكي حساس للغاية فإن الخارجية الأميركية حاولت أن توازن خطابها، إذ اعتبرت أن "ما تقوم به الحكومة التركية من مطاردة الضالعين في محاولة الانقلاب الفاشلة أمرا "مفهوما ومبررا"، لكن ذلك لا يعد تراجعا في الموقف الأميركي سيما وأنها حذرت من "خروج أي من هذه الإجراءات عن هدفها الأساسي". ومع رفض الولايات المتحدة الاستجابة للطلبات الرسمية التركية تسليم غولن، اتسعت حدة الخلافات التركية–الأمريكية، مما أثر سلباً في العلاقات الثنائية، وأحدثت شرخا جديدا فيها.

لقد ساهمت حادثة الانقلاب الفاشل في زيادة توتر العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال محورين اساسيين هما اصرار تركيا على اتهام جماعة فتح الله غولن بالتورط بالانقلاب وتشكل ما سمية بـــ(الدولة العميقة) أو (حكومة الظل) في تركيا في مقابل رفض الولايات المتحدة تسليم غولن للحكومة التركية والتسويف والمماطلة في ذلك مما احدث توترا

سياسيا بالغاً بين الدولتين عكسته شدة التصريحات الرسمية التركية أزاء الموقف الامريكي. المحور الثاني تمثل في الاستياء الامريكي والغربي بشكل عام من من الإجراءات القاسية التي اتخذتها الحكومة التركية في اعقاب حادثة الانقلاب ضد الكير من المواطنين الاتراك الذين كانوا محط اشتباه من قبل الحكومة التركية ما اثار حفيظة الكثير من المسؤولين الامريكيين والاوربيين بوصفه يمثل انتهاكا لحقوق الانسان وحرية الري والمعايير الديمقراطية في البلاد.

ثالثا: الازمة السورية وانعكاساتها على العلاقات الثنائية بين البلدين

إن العوامل والازمات الداخلية والخارجية التي أسهمت في توتر العلاقات التركية–الأمريكية خلال هذه المدة كانت متداخلة إلى حد كبير، نتيجة لتضارب الأجندات التركية والأمريكية في مجالات ومساحات ومناطق عديدة. توصيف "الأصدقاء الأعداء" كما يصفه بعض الخبراء المختصين بالشان التركي للعلاقة بين تركيا والولايات المتحدة ربما يكون مجانباً للصحة إلى حد كبير؛ فعلى الرغم من أن هذه العلاقات اتصفت بـــ(التحالف الاستراتيجي) خلال سنوات الحرب الباردة، وما بعدها في عقد التسعينيات من القرن الماضي، إلا أنه منذ عام ٢٠٠٣ تعرض هذا التحالف إلى ضربات كثيرة نتيجة لاختلاف الطرفين حول مجموعة من الملفات ذات الاهتمام المشترك في المنطقة كانت أهمها القضية العراقية. وبعد اندلاع الثورات العربية وخاصة الثورة السورية عام ٢٠١١، وتطوراتها فيما بعد، واختلاف الاجندات التركية والامريكية حولها، أضحت هذه الازمة من أهم العوامل التي ساهمت بشكل مباشر في توتر العلاقات الثنائية بين البلدين إلى حد كبير.

إن تضارب الأجندات، وتبادل الاحتياجات بين الطرفين كانت من العوامل المهمة في تدهور العلاقات الثنائية خاصة خلال المدة الثانية من ادارة أوباما. وعلى الرغم من أن الفترة المتوترة في العلاقات بينهما ليست جديدة، ولكن من المتوقع أن تستمر في المستقبل المنظور. وتلعب القاعدة الأمريكية في **Incirlik** دورًا رئيسا في تواجد القوات العسكرية في المنطقة واستخدمت بكثرة في الحملة الجوية ضد داعش في سوريا والعراق. إن عضوية تركيا في حلف الناتو والتحالف مع الولايات المتحدة أمر ضروري لأمن تركيا.

ولكن على الرغم من هذه الحاجة المتبادلة ، كان هناك بعض الاختلاف بين تركيا والولايات المتحدة فيما يتعلق بما يجب القيام به في النزاع السوري المستمر وصعود كيان كردي مستقل بحكم الواقع في شمال سوريا. بالنسبة لتركيا، يُنظر إلى صعود الأكراد في سوريا باعتباره التهديد الرئيس. لكن بالنسبة للولايات المتحدة، كان التركيز على محاربة داعش هو الأهم، وبالتالي أصبحت القوات الكردية في سوريا واحدة من الحلفاء الرئيسيين الأمريكيين الفعالين على الأرض. تحرص الولايات المتحدة على الحفاظ على علاقاتها مع القوات الكردية ، لكن تركيا تعارضها بشدة. تخشى تركيا من أن توطيد الحكم الذاتي الكردي في سوريا سيزيد من قوة الأكراد كممثل إقليمي، ويغير اللعبة بشكل دائم لصالحهم وبالتالي يؤثر على مستقبل الامن الاقليمي لتركيا[٣٢].

دخل الصراع السوري عامه السادس، واصبحت الحرب الاهلية في سوريا اكبر المخاطر الامنية الاقليمية لتركيا في عام ٢٠١٦. استمرت تركيا لتصبح شريكا فاعلا ومعولا عليه في الحرب ضد داعش. بعد فتح قاعدة انجرليك في تموز ٢٠١٥ لاستخدامها من قبل التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الاسلامية داعش كجزء من عميلة الحل الاصيل، نفذت تركيا عملية خاصة بها في آب/ أغسطس ٢٠١٦ في شمال سوريا لمكافحة داعش ووحدات حماية الشعب الكردية التي تصنفها تركيا كمنظمة ارهابية مرتبطة بحزب العمال الكردستاني[٣٣].

مع تنفيذها عملية درع الفرات في شمال سوريا، اعلنت تركيا أن لها الحق في الدفاع عن نفسها (طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة) واصبحت رسميا اول دولة في التحالف الدولي ضد داعش لاستخدام قواتها البرية في شمال سوريا[٣٤]. وعلى اية حال، كان استمرار الدعم الامريكي لوحدات حماية الشعب الكردي – التي اعتبرتها واشنطن شريكا فاعلا في قتال داعش– قد فاقم وبشدة تصورات التهديد والعداء لتركيا في وقت تعاني فيه تركيا من هجمات كلا من داعش ووحدات حماية الشعب الكردي التي تصفها تركيا بـــ"الارهابية"[٣٥].

في ٢٤ آب ٢٠١٦، وخلال زيارته لأنقرة التي تزامنت مع شن عملية درع الفرات في شمال سوريا، اعترف جو بايدن نائب الرئيس الامريكي بقلق تركيا من تقدم وحدات الشعب الكردي في شمال سوريا ودعا إلى انسحابها من مدينة منبج بعد السيطرة عليها من ايدي جماعات داعش كجزء من قوات سوريا الديمقراطية (SDF)[٣٦]. وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة لم توقف دعمها لوحدات حماية الشعب الكردية حتى بعد ان تقدمت عملية درع الفرات واستهدفت الضربات ليس فقط داعش وانما (YPG) ايضا[٣٧].

حملت عملية درع الفرات أهمية كبيرة لتركيا بعد محاولة الانقلاب في ١٥ تموز ٢٠١٦، وكان هناك قلق محلي ودولي حول وضع القوات المسلحة التركية واستمرار تركيا المؤسسي بوصفها عضوا حاسما في حلف الناتو. فضلا عن درء المخاوف الامنية على الحدود ومجابهة الجماعات الارهابية، فإن عملية درع الفرات وفرت لتركيا الفرصة لتأكيد قوتها العسكرية وقدرتها ليس فقط لحلفائها وانما لخصومها ايضا. فضلا عن ذلك، ومن الناحية التنفيذية، فإن نشر الوحدات المختلفة، والتكنلوجيا الجديدة المطورة والمصنوعة في تركيا قدم الثقة في الصناعة الدفاعية التركية[٣٨].

استمرت الحرب الأهلية في سوريا والقتال ضد داعش لتشكل مخاطر مهمة ليس فقط لتركيا وانما لحلفائها ايضا. لقد كشف النزاع السوري نقاط ضعف تركيا المحلية والاقليمية وقوضت امنها. كما وتر العلاقات الامريكية–التركية التي ساءت اكثر حتى بعد محاولة الانقلاب[٣٩].

كان عام ٢٠١٦ عام التحديات الكبيرة ليس لتركيا فقد على الصعيدين الداخلي والخارجي، وانما للعلاقات التركية–الأمريكية برمتها. الفترة الصعبة في العلاقات الثنائية تتناقض تماما مع التقارب بين روسيا وتركيا في أعقاب أزمة في العلاقات التركية–الروسية في أعقاب إسقاط طائرة مقاتلة روسية من الجيش التركي عام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. على الرغم من أن التقارب كان جاريا قبل محاولة الانقلاب في

١٥ تموز ٢٠١٦، فإن الخلافات المختلفة بين تركيا والولايات المتحدة –خصوصا حول سوريا– دفع تركيا للاقتراب من روسيا. وبالتالي، مع نهاية عام ٢٠١٦، فإن موسكو وأنقرة عملتا معا بشكل وثيق للتفاوض لوقف اطلاق النار الانساني في حلب[٤٠]، الذي مهد الطريق لعقد الاجتماع الدولي عام ٢٠١٧ حول التسوية السورية في استانا وكازاخستان[٤١]. وعلى الرغم من التقارب بين روسيا وتركيا قد أبعد الولايات المتحدة من هذه العملية، فإن أنقرة عبرت عن رغبتها في تحسين علاقاتها مع واشنطن في ظل الادارة الجديدة في الولايات المتحدة[٤٢].

إن اتباع السياسة البراغماتية الهادفة الى الحفاظ على وحدة الاراضي السورية والسيادة لسوريا هو الهدف المشترك للتحالف ضد داعش وروسيا ايضا[٤٣]. الخطوة الاولى باتجاه تقليل وازالة المخاطر الامنية التي تقوض في نهاية المطاف امن تركيا وتعقيد علاقاتها مع الولايات المتحدة هي باتباع سياسة منسقة وبراغماتية تهدف الى الحفاظ على السلامة الاقليمية والسيادة لسوريا.

على الرغم من التحديات الامنية والتوترات التي واجهتها تركيا عام ٢٠١٦، فإن تركيا بقيت مرنة ومستمرة في مشاركة مصالحها الاستراتيجية المشتركة مع الولايات المتحدة. وبات من الضروري لكلا البلدين أن يبذلا جهودا لإصلاح العلاقة بينهما خلال فترة الإدارة الأمريكية الجديدة. وإن البديل لذلك هو –استمرار التعقيدات بين واشنطن وانقرة– مما سيضر بشدة ليس التعاون الدفاعي بين الجيشين الاكبر في حلف الناتو فحسب وانما سوف يسهم في زعزعة الاستقرار في كل من تركيا والمنطقة[٤٤].

رابعا: العلاقات التركية–الأمريكية خلال ادارة ترامب

في الحقيقة، هيمنت عدة محطات اختلاف بين الولايات المتحدة وتركيا إبان إدارة أوباما، ولكن مع ولوج إدارة "دونالد ترامب **Donald Trump** ٢٠١٧– " لمقاليد الحكم في الولايات المتحدة رأت تركيا فيه الرجل المخلِص لها من الأزمات العالقة في المنطقة، وبالأخص الأزمة السورية، وذلك استنادًا للملامح الأولية التي طرأت على مواقف

شخصيات إدارة ترامب التي وُصفت بالواقعية والعقلانية الراغبة في الحفاظ على حلفائها التقليديين.

عند التعريج على الأسباب التي تدفع بتركيا للظهور وكأنها مصرةٌ على إعادة علاقاتها مع الولايات المتحدة إلى طبيعتها الاستراتيجية، ومخاطبةٌ ودها لإحراز تحرك مشترك في سوريا، وجملة من الملفات العالقة بينهما، نجد أن هذه الأسباب متنوعة، لكن يبدو أن إيقان تركيا بأن مصلحتها وأمنها القوميين مصونان، ولو بشكل نسبي، في إطار وجودها داخل القطب الغربي أكثر من وجودها في القطب الروسي، هو الفارق الأساسي في الإبقاء على سعيها الحثيث لتحقيق تعاون مشترك مع الولايات المتحدة رأس القطب الغربي[٤٥].

دُفعت القيادة التركية نحو الاعتقاد بأن إدارة ترامب ستسلط تركيزها الأكبر على منطقة الشرق الأوسط، لاسترجاعها من الهيمنة الروسية والإيرانية، عبر تطبيق سياسة "العصا الغليظة" أو "التطويق" ضد روسيا وإيران، لا سيما بعد تصريح الولايات المتحدة باحتمال كبير لوجود دعم روسي "للإرهابيين" في أفغانستان، وظهور بوادر احتدام بين الطرفين بعد استهداف النظام السوري لخان شيخون، وتفعيل التحالفات الإقليمية مع الدول الحليفة في المنطقة، وهذا ما دفعها لتعليق آمال كبيرة على الإدارة الأمريكية الجديدة.

قد تُفسر زيارات المسؤولين الأمريكيين رفيعي المستوى إلى تركيا، كوزير الدفاع ونائب الرئيس، على أنها محاولات أمريكية لاسترضاء تركيا، وعدم خساراتها بشكل كامل عبر محاولة التوصل إلى حل وسط بين التحالف معها والتحالف مع قوات الحماية الكردية، ولعل استمرار حالة وجود أمل في إشراك الولايات المتحدة لقوات المعارضة السورية الحليفة لتركيا في عملية تحرير الرقة ومن ثم دير الزور، لتشكيل عنصر موازن لقوات الحماية الكردية التي قد تتجه للتعاون مع روسيا وإيران في أي وقت، واحتواء أي تصعيد قد يظهر للسطح في الرقة ودير الزور العربيتين في حال سيطر عليهما "الأكراد"، أحد دوافع تركيا للمشاركة في عمليات تقودها الولايات المتحدة في سوريا.

إذًا، عوامل عدة تقف وراء إبقاء تركيا على آمالها للتحالف مع الولايات المتحدة، لكن عوامل عدة أيضًا قد تعيق إحراز تركيا ما ترنو إليه من تحالفٍ مطلق خالٍ من المشاكل، ربما أبرزها[٤٦]:

١. فعالية القوات الكردية التي تشكل عنصر إقناع مؤثر للولايات المتحدة للاستمرار في تحالفها معها، وتمثل لها وتدًا لتوسيع نفوذها في سوريا.
٢. افتقار البيت الأبيض لخطة استراتيجية شاملة حيال منطقة الشرق الأوسط عامةً، والملف السوري خاصةً، الأمر الذي يخيف القيادة الأمريكية من التحرك التحالفي الكامل مع تركيا، لكيلا تحصل على فرصة ضرب وحدات الحماية الكردية من أسفل الجدران، أي بشكلٍ غير مباشر يتم عبر قوات المعارضة المحالفة لها.
٣. على الرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى، إلا أن ذلك لا يعني أنها قد لا تفقد السيطرة في منطقةٍ ما، فبريطانيا التي تعتبر قوة عظمى، وإن لم تكن بقدر الولايات المتحدة، شرعت في إبراز وجودها في شرقي سوريا علانيةً، تعبيرًا عن نيتها في تنفيذ عملية عسكرية، ويبدو أن ذلك جعلها تخشى من منح تركيا فرصة كاملة، حتى لا ترجح كفة الميزان لصالح تركيا وبريطانيا في شرقي سوريا على حساب مصالحها هناك.

في أواخر عهد ادارة الرئيس أوباما في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ برزت أزمة احتاج القس الأمريكي أندرو برانسون، ومثلت تحديا كبيراً للعلاقات التركية–الأمريكية في عهد الرئيس ترامب.

في خضم تداعيات الانقلاب العسكري في تركيا التي القت بظلالها على العلاقات التركية–الامريكية بعد رفض الولايات المتحدة تسليم فتح الله غولن إلى تركيا على خلفية اتهام الأخيرة له بتدبير المحاولة الانقلابية، دخلت أزمة دبلوماسية جديدة على خط توتير العلاقات الثنائية، وهي أزمة القس الأمريكي أندرو برانسون، وهي من تداعيات المحاولة الانقلابية.

انتقل عام ١٩٩٣ من الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا للقيام بأعمال التبشير للكنيسة الإنجيلية. إلا أنه اهتم بالتجسس وتحول إلى لعبة في أكبر أزمة دبلوماسية بين واشنطن وأنقرة منذ عقود. عمل برانسون على تشكيل جماعة صغيرة تضم عشرات الأعضاء الذين يلتقون بانتظام في قاعة بأحد البيوت في المدينة الساحلية إزمير في غرب تركيا، في وسطهم القس الأمريكي أندرو برانسون. إنه يعزف على الغيتار ويغني ويصلي معهم. هكذا تظهره صوره على الموقع الإلكتروني للجماعة، وهكذا كان الوضع في كنيسة ديريلس بإزمير قبل أن يتم اعتقال برانسون، وقبل أن تبدأ تهديدات سياسية مرتبطة بشخصه، وقبل أن تدخل علاقة الشريكين في حلف الناتو، الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، في أزمة[٤٧].

اعتُقل برانسون ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ــ بعد مرور عدة أشهر على محاولة الانقلاب الفاشلة التي أدت إلى اعتقال الآلاف من موظفي الدولة والقضاء والشرطة والجيش أو تسريحهم أو إعفاؤهم من الخدمة. وحتى زوجة برانسون اعتُقلت لبضعة أيام قبل إطلاق سراحها. وبعد ٦٣ يوما من الاعتقال كانت التهمة واضحة وهي أن برانسون عضو في منظمة إرهابية مسلحة. كما أنه قام بأعمال تجسس والمشاركة في التخطيط للمحاولة الانقلابية وتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني المحظور، وهي تهم يعتبرها سياسيون أمريكيون ومراقبون دوليون مبالغ فيها[٤٨].

وذكرت لوائح الاتهام أن القس "كان يعرف الأسماء المستعارة لقياديين في منظمة غولن"، وفق ما قالت وكالة "الأناضول" التركية. وأوقفت السلطات التركية القس ٢١ شهرًا بتهمة دعم جماعة فتح الله غولن، التي تتهمها أنقرة بالضلوع في محاولة الانقلاب، في منتصف تموز ٢٠١٦، قبل أن تحيله إلى الإقامة الجبرية[٤٩].

أضيفت ضده في آب/أغسطس ٢٠١٧ اتهامات بـــ"الحصول على معلومات سرية خاصة بالدولة لأهداف التجسس السياسي أو العسكري"، و"محاولة القضاء على النظام الدستوري". وفي آذار/مارس ٢٠١٨، قبلت المحكمة الجنائية العليا الثانية في إزمير

لائحة الاتهام التي أعدتها نيابة إزمير العامة ضد برانسون. وطالبت بمعاقبة القس بالسجن لمدة ٣٥ عاماً، على خلفية اتهامه بارتكاب جرائم باسم منظمات إرهابية في تركيا وبالتجسس، ومثل أمام المحكمة للمرة الأولى في ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٨[٥٠].

من جهتها، لم تنفِ الولايات المتحدة ضلوع برانسون في المحاولة الانقلابية، لكنها طالبت بالإفراج عنه. وبعد شهور هدد الرئيس الأمريكي بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا ما لم يتم الإفراج عن القس برانسون. وفي ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١٨ قال ترامب في تغريدة عبر "تويتر": "إن الولايات المتحدة ستبدأ بفرض عقوبات واسعة ضد تركيا"؛ بسبب خضوع القس الأمريكي أندرو برانسون للمحاكمة في تركيا بتهم التجسس ودعم الإرهاب. وأضاف أن العقوبات تأتي "بسبب الاحتجاز الطويل لمسيحي عظيم ووالد عائلة، والإنسان الرائع القس أندرو برانسون (..) ينبغي إطلاق سراح هذا الرجل المؤمن فوراً"[٥١].

وفي المقابل، نددت وزارة الخارجية التركية فيما اعتبرته "تدخلًا" من الرئيس الأمريكي في شؤون القضاء التركي. وقال المتحدث باسم الخارجية التركية، حامي أقصوي، إنه "لا يمكن لأحد أن يعطي الأوامر لتركيا أو يهددها، ولا يمكن القبول باستخدام خطاب تهديدي ضد تركيا". وأشار أقصوي إلى أن تركيا تبدي إرادة سياسية من أجل تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، مضيفًا "لا يمكننا القبول برسائل التهديد من الإدارة الأمريكية، التي تتجاهل علاقات التحالف والصداقة بين بلدينا". وأكد المتحدث باسم الخارجية التركية أن قضية القس الأمريكي برانسون متعلقة بسلطة القضاء "المستقل"، وأنه تم شرحها للإدارة الأمريكية في عدة مناسبات[٥٢].

وللتقليل من تهديدات الرئيس الأمريكي ترامب لتركيا صرح وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، قائلاً إن تهديد الرئيس دونالد ترامب بفرض عقوبات على تركيا "لن يؤثر على العلاقات العسكرية بين البلدين". وأضاف ماتيس: "لم يكن هناك أي تأثير على العلاقات التركية–الأمريكية والعمليات العسكرية، ونحن نواصل العمل عن قرب مع

تركيا في هذه المرحلة"، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية "ستطلق قريباً دوريات مشتركة مع تركيا في منطقة منبج شمالي سوريا"[٥٣]. في إشارة إلى أن الجانب العسكري في العلاقات بين البلدين هو بمعزل عن العلاقات السياسية مهما بلغت درجة توترها.

وتدهورت العلاقات بين الدولتين بعد إعلان وزارة الخزانة فرض عقوبات اقتصادية على وزير العدل، عبد الحميد غول، والداخلية، سليمان صويلو، التركيين. وأعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض، سارة ساندرز، في ١ آب/ أغسطس ٢٠١٨ أن الولايات المتحدة ستفرض عقوبات على الوزيرين، تشمل تجميد الأصول المالية المحتمل وجودها في الولايات المتحدة التابعة للوزيرين. وقالت ساندرز، في بيان، "بتعليمات من الرئيس ستفرض وزارة الخزانة عقوبات على وزيري الداخلية والعدل، اللذين لهما دور في حبس القس برانسون". في المقابل ردت أنقرة على القرار الأمريكي بتوعدها بفرض عقوبات "مماثلة" بشكل فوري. واستنكر وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، قرار واشنطن حول العقوبات المفروضة. وقال أوغلو في تغريدة عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، في ١ آب ٢٠١٨، إن "سعي الولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبات على وزيرينا لن يبقى دون "رد"[٥٤].

وفعلا ردت أنقرة بفرض بإجراءات مماثلة على الصادرات الأمريكية لتركيا، وضاعفت الرسوم الجمركية المفروضة على ٢٢ منتجًا مستوردًا من الولايات المتحدة، وهذه النسبة تعادل ٥٣٣ مليون دولار إضافي ردًا على العقوبات الأمريكية. وفقدت العملة التركية خُمس قيمتها في عام ٢٠١٨ بفعل زيادة التضخم والمخاوف المتعلقة باستقلالية البنك المركزي في مواجهة مطالب الرئيس التركي بخفض أسعار الفائدة[٥٥].

نقلت مصادر مقربة من صناع القرار بتركيا إن أنقرة أجرت مفاوضات مع السلطات الأمريكية خلال الفترة الماضية لإبرام صفقة تبادل تشمل معتقلين اثنين في أمريكا مقربين من الرئيس أردوغان، مقابل إطلاق سراح القس برانسون، لكن هذه الصفقة تراجعت بعد تغريدات لنائب الرئيس الأمريكي مايك بنس عبر "تويتر" هدد بفرض

عقوبات قاسية على تركيا إذا لم تطلق سراح القس الأمريكي، من دون ذكر صفقة التبادل بين الطرفين[٥٦].

ونقلت وكالة رويترز في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ عن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أثناء وجوده في نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة "إن قضية القس الأمريكي المحتجز في تركيا، آندرو برانسون، متعلقة بالقضاء وليس للرئاسة صلاحية للتدخل فيها" مضيفا أن "هذا شأن قضائي. جرى احتجاز برانسون لاتهامات بالإرهاب.. ستعقد جلسة أخرى في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ولا نعلم ما ستقرره المحكمة ولن يكون للساسة رأي في الحكم" وأضاف أردوغان: "بصفتي الرئيس، ليس من حقي إصدار أمر بإطلاق سراحه. قضاؤنا مستقل. لننتظر ونرى ما ستقرره المحكمة". واشار أردوغان أن قضية برانسون لا علاقة لها بالأزمة الاقتصادية في تركيا. وأوضح أن "هناك مبالغة في التحديات الاقتصادية الحالية أكثر من اللازم وستتغلب تركيا على هذه التحديات بمواردها الذاتية"، بحسب تعبيره[٥٧].

وقد أمر القضاء التركي، في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ برفع كافة القيود القضائية المفروضة على القس الأمريكي أندرو برانسون وإطلاق سراحه فورا، حيث أصدر قاضي تركي أوامره برفع كافة القيود القضائية المفروضة ضد القس الأمريكي أندرو برانسون، وبالتالي إطلاق سراحه فورا. بحسب ما ذكرته وكالة "الأناضول". وبعد صدور قرار الإفراج عن القس الأمريكي، أعلنت رئاسة الجمهورية التركية، أن إطلاق سراح برونسون أظهر أن تركيا دولة قانون ديمقراطية وقضاءها محايد ومستقل. وذكرت الرئاسة التركية في بيانها أن "أنقرة ومحاكمها لا تتلقى تعليمات من أي جهاز أو سلطة أو مرجع أو شخص"، بحسب ما نشرته وكالة "الأناضول" الرسمية[٥٨].

وتعليقاً مسألة الإفراج عن القس الأمريكي الذي سبب احتجازه الأزمة الأكبر بين البلدين منذ عقود، قال أحد المتخصصين في الشأن التركي إن مسالة الأفراج جاءت بناء على مادة في القانون التركي، تسمح بالإفراج بعد قضاء ثلثي المدة، خاصة إذا كانت

إجراءات المحاكمة طويلة، وهو الشرط الذي تحقق هنا. وأضاف أن "الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بدوره، حرص على التأكيد على هذه النقطة، بالحديث عن عدم التدخل في قرارات القضاء، وهو أمر حقيقي في صلب القناعة التركية بضرورة عدم التعدي أو التدخل في أعمال القضاء، وهو من ناحية أخرى رسالة، بأن بلاده لم تخضع للضغوط الأمريكية، وانتظرت حتى انقضاء مدة الحبس الجبري، طبقا للقانون[٥٩].

يمكن القول إن أزمة احتجاز القس الأمريكي شكلت عاملا مؤثراُ آخر ضمن سلسلة العوامل المؤثرة سلبا في العلاقات التركية–الأمريكية، كما أنها حصلت نتيجة تراكمات السنوات الماضية المليئة بالتحديات للعلاقات الثنائية ما اسهم فعلياً في تصاعد التوتر بينهما الى مديات غير مسبوقة فرضت الولايات المتحدة بسببها عقوبات اقتصادية على تركيا أثرت سلبا في الاقتصاد التركي.

خاتمة واستنتاجات:

هدف البحث إلى متابعة مسار العلاقات التركية–الأمريكية خلال المدة (٢٠٠٩–٢٠١٩)، أي خلال عهد ادارتي الرئيس اوباما وترامب، وتبين للباحث أن هذه العلاقات تأرجحت بين التحسن النسبي والتوتر المتواصل نتيجة للعديد من العوامل والاعتبارات التي تحكمت فيها ظروف المنطقة لاسيما بعد اندلاع الثورات العربية عام ٢٠١١، تشابكت في مضمونها فير أنها ظلت تحكم مسارها، ويمكن الإشارة إلى أبرز الاستنتاجات كما يأتي:

١. تتميز العلاقات التركية–الأمريكية التي تمتد في جذورها التاريخية إلى ما قبل قيام دولة تركيا الحديثة بأنها علاقات استراتيجية ارتقت خلال عقود الحرب الباردة إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية التي بنيت ضمن اطر استراتيجية من جانب الولايات المتحدة خاصة على اساس اتفاقيات ومعاهدات طويلة الامد بين الجانبين، قدمت من خلالها الولايات المتحدة دعما ماليا وعسكريا كبيراً لتركيا خلال تلك العقود، إدراكا منها للحاجة إلى دور تركي مهم يدعم مشاريعها ويعزز مصالحها في منطقة حساسة وغير

مستقرة مثل منطقة الشرق الاوسط تستطيع تركيا التعامل معها افضل من التعامل الامريكي. بينما اعتقدت تركيا أن الانضواء في تحالفات غربية بقيادة الولايات المتحدة يمكن ان يقدم لها ارجحية تعينها على مواجهة التهديدات الخارجية لها ويمكن ان تساعدها في مساعيها للانضمام للاتحاد الاوروبي.

٢. هناك العديد من الملفات والقضايا المتشابكة والمتداخلة في العلاقات التركية–الامريكية على المستويات الداخلية والاقليمية والدولية، وبقدر ما تحمل هذه القضايا من نقاط خلاف تحمل نقاط قوة واتفاق ايضا، واذا نجح الطرفان في حل تلك المشكلات العالقة بينهما وفق المصالح المشتركة فإن ذلك سينعكس إيجابا على إعادة مستويات التحالف الاستراتيجي وتفعيل اليات التعاون المشترك بينهما، نظرا لكون هذه العلاقات ذات اهمية بالغة للطرفين، ولتركيا دور فاعل في المنطقة، ولا يمكن تحقيق الاستقرار في المنطقة دور ذلك الدور، والولايات المتحدة بحاجة لتركيا لانها دولة قوية وعريقة ولديها رؤية سياسية واستراتيجية واعية ومدركة لما يحيط بها وما تحتاجه وتمتلك ثقافة حضارية مقبولة في المنطقة، ولذا فإن على مسؤولي البلدين الا يسمحا بتدهور علاقات بلديهما الى مستويات تهدد مصالحهما الاستراتيجية المشتركة وتؤثر على استقرار المنطقة.

٣. بناءاً على ذلك يتعين على الولايات المتحدة تبني سياسات جديدة للتعامل مع تركيا، والنظر الى مخاوفها ومطالبها باهتمام كبير، والا تجعل من تقاطع المصالح بينهما سبباً لاثارة الازمات والاضطرابات سواءاً في الداخل التركي، او في محيطها الاقليمي، وان تتعامل مع القيادة التركية الحالية بانفتاح وبراعماتية اكثر.

٤. صحيح أن البلدان يجمعهما تحالف استراتيجي تعود جذوره إلى أكثر من سبعة عقود مستند على معاهدات تعاون دفاعي واقتصادي ذات طابع استراتيجي، وهما عضوان مهمان في حلف شمال الأطلسي (الناتو) ولديهما الكثير من قضايا التعاون المشترك، إلا أن ذلك لا يمنع من تعرض علاقاتهما إلى هزات كبيرة وتوترات خطيرة قد تسبب توقف تعاونهما لمدة من الزمن، وهناك أمثلة تاريخية تثبت ذلك في تاريخ علاقاتهما مثل ازمة

الصواريخ الكوبية عام ١٩٦١، وحظر الأسلحة الأمريكية على تركيا عام ١٩٧٥ اثر التدخل العسكري التركي في قبرص عام ١٩٧٤، وغيرها من الازمات التي سببت شرخا كبيرا في العلاقات الثنائية، الا أن تحالفهما في الإطار الاستراتيجي قد يبقى ثابتا على المدى المنظور على الرغم من كل هذه التوترات، ما لم تتعارض وتتضارب سياساتهما تجاه قضايا حيوية مهمة للبلدين فربما يعرض ذلك تحالفها الاستراتيجي للخطر.

٥. إن تعارض السياسات الأمريكية والتركية تجاه ملف الأزمة السورية دفع تركيا إلى توثيق علاقاتها وشراكتها مع روسيا الاتحادية الدولة المسيطرة تماما على تفاصيل الازمة السورية برمتها والمدافع الاول عن النظام السوري. فقد وجدت حكومة أردوغان أن السياسة الروسية تجاه الازمة السورية ودعمها الكامل للنظام السوري هي، في نهاية المطاف، أقل خطرا على مصالحها الحيوية الامنية والاستراتيجية في المنطقة من السياسة الامريكية التي تدعم بشكل كامل فصائل كردية مسلحة في سوريا تعدها تركيا منظمات وجماعات (ارهابية)، وهنا يمكن القول ان سياسة اوباما الخاطئة في هذا الجانب قد دفعت تركيا الى توثيق علاقاتها مع روسيا الاتحادية، العدو التاريخي للولايات المتحدة، والاخطر من ذلك هو دفع تركيا لعقد اتفاق مع روسيا لشراء منظومة دفاع استراتيجي (S-400) بهدف الضغط على الولايات المتحدة لتغيير سياساتها تجاه الملف السوري، وهو ما سبب توترا اضافيا للعلاقات بين الطرفين، وتحديا كبيرا للولايات المتحدة المهيمنة على السياسات الدفاعية والامنية في المنطقة، وخاصة لحليف استراتيجي مثل تركيا.

٦. أن الولايات المتحدة ترتكب خطأً فادحاً في دعمها لفصائل كردية مسلحة في سوريا تعمل بالضد من المصالح التركية في المنطقة أيا كانت الاسباب والدوافع الامريكية وراء ذلك الدعم، فهي تستبدل حليفا استراتيجيا مهما جدا لها في المنطقة بحليف محلي ضعيف ولا يمكن ان يخدم مصالحها على المدى المنظور، وبالتالي فإن من الغباء استبدال مصالح

استراتيجية بعيدة المدى وذات جذور تعود لقرون عدة مع حليف اقليمي قوي مثل تركيا بمصالح انية محلية ضيقة الافق مع حليف ضعيف ومجهول المستقبل مثل الفصائل والجماعات المسلحة السورية. تخطئ الادارات الامريكية فعلا اذا ظنت ان ذلك يمكن يخدم مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، كما أن عليها الا تتفاجأ اذا توجهت تركيا في تغيير خارطة مسارات شراكاتها وتحالفاتها الاستراتيجية ففي النهاية لغة المصالح والمصالح فقط هي التي تحكم توجهات اية دولة في تنسيق سياساتها وتحالفاتها المستقبلية بغض النظر عن كل الاعتبارات الاخرى.

٧. سببت محاولة الانقلاب العسكري الفاشل في منتصف تموز ٢٠١٦ في تركيا توترا وتدهورا في العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة نتيجة اتهام جماعة فتح الله غولن في التخطيط للانقلاب ورفض الولايات المتحدة تسليم الاخير لتركيا لاعتبارات سياسية وقانونية، والاخطر من ذلك هو كثرة شكوك دوائر صنع القرار في تركيا والاعلام والراي العام التركي بضلوع الولايات المتحدة في محاولة الانقلاب وعلمها المسبق به على اقل تقدير، الامر الذي زاد من تدهور العلاقات اكثر في اواخر عهد ادارة اوباما.

٨. بناءا على كل ما تقدم يمكن القول إن نجاح العلاقات التركية–الأمريكية يعتمد على قيام مسؤولي البلدين على صياغة رؤية مشتركة للقضايا الاقليمية وتنسيق الجهود على القضايا السياسية الرئيسة بما يخدم مصالحهما المشتركة، نظرا لأن العلاقات بين الدولتين تتجاوز كونها علاقات ثنائية إلى علاقات معقدة متعددة القضايا والملفات في منطقة الشرق الاوسط ذات الاهمية الحيوية بالنسبة لمصالح الدول الكبرى، وعلى راسها الولايات المتحدة. لذلك فإن تضارب سياسات الدولتين الحليفيتن تجاه قضايا الشرق الاوسط تحديداً لا يخدم مصالحهما في المنطقة ويعرقل اليات التعاون المختلفة بينهما.

الهوامش

(1) **"US-Turkish Relations: Developing a Regional Perspective", SETA Policy Brief, SETA Foundation, No. 29, January 2009, p.5.**

([2]) See : Sinan Ulgen , "In Search of Lost Time: Turkey-US Relations After Bush", Us-Europe Analysis Series, Center on the United States and Europe at Brookings, 19 February 2009, p.1:

- https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/0219_turkey_ulgen.pdf
(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٦)

([3])علي حسين باكير، "العلاقات التركية–الاميركية على وقع الانقلاب الفاشل"، الجزيرة نت، ٢٠١٦/٧/٢١:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/7/21/ (تم الوصول اليه في
٢٠١٩/٣/٢٩)

([4]) "US-Turkish Relations…), Op. cit, p.5.
([5]) *Ibid.*
([6]) *Ibid.*
([7])President Obama's Bilateral Meeting with Prime Minister Erdogan of Turkey", *The White House,* September 20, 2011:
https://obamawhitehouse.archives.gov/photos-and-video/video/2011/09/20/president-obamas-bilateral-meeting-prime-minister-erdogan-turkey#transcript
(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٦)

([8]) *Ibid.*
([9]) "President Obama's Bilateral Meeting with Prime Minister Erdogan of Turkey", *The White House,* March 25, 2012*:*

- https://obamawhitehouse.archives.gov/photos-and-video/video/2012/03/25/president-obamas-bilateral-meeting-prime-minister-erdogan-turkey#transcript
(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٦)

([10]) *Ibid.*
([11])Asli Aydintaşbaş Kemal Kirişci, Op. cit, p.2; Füsun Türkmen, Türkiye-ABD İlişkileri: Kırılgan İttifaktan "Model Ortaklığa," (Istanbul: Timaş Yayınları, 2012), p.167
([12])Madeleine K. Albright and Stephen Hadley, "US-Turkey Relationships: A New Partnership," Independent Task Force Report, no. 69 (New York, NY: Council on Foreign Relations, 2012).
([13])Asli Aydintaşbaş Kemal Kirişci, Op. cit, p.2; Kemal Kirişci and Sinan Ekim, "Turkey's trade in search of an external anchor: The neighborhood, the Customs Union or TTIP?," Global Turkey in Europe 3 (Rome: Istituto Affari Internazionali, 2015).
([14])Asli Aydintaşbaş Kemal Kirişci, Op. cit, p.2; For a study of persistent anti-Americanism in Turkey, see Füsun Türkmen, "Anti-Americanism as a Default Ideology of Opposition: Turkey as a Case Study," Turkish Studies 11, no. 3 (September 2010).
([15]) "Joint Press Conference by President Obama and Prime Minister Erdogan of Turkey", The White House, May 16, 2013:

- https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2013/05/16/joint-press-conference-president-obama-and-prime-minister-erdogan-turkey (تم الوصول اليه في ٢٠١٩/١/٢)

([16]) *Ibid.*
([17]) "Remarks by President Obama and President Erdoğan of Turkey Before Bilateral Meeting", The White House, Office of the Press Secretary, September 5, 2014:
https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/09/05/remarks-president-obama-and-president-erdo-turkey-bilateral-meeting (تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٧)

([18])*Ibid.*

([19]) **"Remarks by President Obama and President Erdogan of the Republic of Turkey After Bilateral Meeting", The White House, Office of the Press Secretary, December 1, 2015:**
https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/12/01/remarks-president-obama-and-president-erdogan-republic-turkey-after (تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٧)

([20]) ***Ibid.***

([21]) "أردوغان يلتقي أوباما على هامش قمة الأمن النووي"، تركيا بوست، ٢٠١٦/٤/١:
- https://www.turkey-post.net/p-121817/ **(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/١/٢)**

([22]) رنا مولود شاكر، "العلاقات التركية–الأمريكية: بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الامنية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٢، كانون الثاني ٢٠١٨، ص١٨٤.

([23]) "كيف بدأت محاولة الانقلاب بتركيا وكيف انتهت"، الجزيرة نت، ٢٠١٦/٧/١٦:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/7/16

([24])CENGIZ GUNES **"What Turkey's Political Mess Means for Relations With the U.S.", Fortune, July 26, 2016:**
http://fortune.com/2016/07/26/turkey-coup-u-s-relations/ (تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٧)

([25])باكير، "العلاقات التركية–الاميركية..."، المرجع السابق.

([26]) "أوباما: على الجميع العمل على دعم الحكومة التركية المنتخبة"، العربية نت، ٢٠١٦/٧/١٦:
https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2016/07/16

([27]) باكير، المرجع السابق.

([28]) المرجع نفسه.

([□]) مفكر إسلامي وداعية تركي .ولد فتح الله كولن أو فتح الله جولان أو فتح الله غولان في **27**أبريل **1941** في قرية صغيرة تابعة لقضاء حسن قلعة المرتبطة بمحافظة أرضروم، وهي قرية كوروجك ونشأ في عائلة متدينة. يعتبر كولن من مريدي سعيد النورسي، كما يركز في أعماله بفكرة الديمقراطية وحوار الأديان .كان غولن من حلفاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الماضي لكن العلاقة بين حكومة حزب العدالة وحركة كولن) الحزمت) أصبحت متوترة، وأصبح الإنقسام علنيا في سنة ٢٠١٣ م، حين ظهرت تهم فساد للمسؤولين في الحكومة التركية، واتهم أردوغان غولن بالوقوف وراء المشكلة للتأثير سلبا على حزب العدالة والتنمية. بعد متاعب غولن مع السلطات التركية بدأت في ١٨ يونيو(حزيران) عام **1999** , غادر إلى الولايات المتحدة وعندما تحدث في التلفزيون التركي، وقال كلاما اعتبره البعض انتقادا ضمنيا لمؤسسات الدولة التركية. تبت الكثير من الدوريات الغربية عن كولن تصوره كزعيم حركة اجتماعية إسلامية قومية غير معاد للغرب، ووجه المستقبل للإسلام الاجتماعي في الشرق الأوسط، لكن معارضيه يقولون عنه انه الخطر الحقيقي على العلمانية التركية، ويتهمونه بمحاولة تقويض العلمانية التركية عبر أسلمة الممارسات الاجتماعية للاتراك. لمزيد من التفاصيل ينظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/فتح_الله_كولن

([29]) باكير، المرجع السابق.

([30])CENGIZ GUNES **"What Turkey's Political Mess Means for Relations With the U.S.", Fortune, July 26, 2016:**
http://fortune.com/2016/07/26/turkey-coup-u-s-relations/(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)

([31]) باكير، المرجع السابق.

([32])Gunes, Op. cit.

[33] Stein, A., & Foley, M. (2016, January 26). The YPG-PKK connection. *Atlantic Council.* Retrieved from :http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-ypg-pkk-connection

(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)

[34] Ulgen, S., & Kasapoglu, C. (2017, January 19). Operation Euphrates Shield: Aims and gains. *Anadolu Agency*. Retrieved from: http://aa.com.tr/en/analysis-news/operation-euphrates-shield-aims-and-gains/730531 (تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)

([35])Yenal Kucuker , Audrey Williams and Caysie N. Myers, A REVIEW OF U.S.-TURKEY RELATIONS IN 2016, Turkish Heritage Organization, (Washington D.C, 2017): https://www.turkheritage.org/Uploads/2016_annualreview_i2ZSq87B.pdf

(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)

([36])Turkish Heritage Organization]. (2016, December 24). *Operation Euphrates Shield – Did it achieve its aim?* [Video fie]. Retrieved from https://www.youtube.com/watch?list=PLwb_S_HJlcIrtf1nnKdTfQu55U7RARff&v=cB6e4VBqgAY (تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)

([37]) Toksabay, E., & Chopra, T. (2016, October 24). Turkish army says hits Islamic State, Kurdish YPG targets in Syria. *Reuters.* Retrieved from http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-turkey-syria-idUSKCN12O0QS

(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)

([38]) Ulgen, S., & Kasapoglu, C. (2017, January 19). Operation Euphrates Shield: Aims and gains. *Anadolu Agency*. Retrieved from http://aa.com.tr/en/analysis-news/operation-euphrates-shield-aims-and-gains/7305

(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)

([39]) Kadercan, B. (2017, January 18). Make Turkish-American relations great again: Advice for the Trump administration. *War on the Rocks.* Retrieved from https://warontherocks.com/2017/01/make-turkish-american-relations-great-again-advice-for-the-trump-administration/ (تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)

([40]) Shaheen, K. (2016, December 13). Aleppo: Russia-Turkey ceasefie deal offrs hope of survival for residents. *The Guardian.* Retrieved from https://www.theguardian.com/world/2016/dec/13/deal-reached-to-evacuate-rebels-and-civilians-from-aleppo (تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)

([41]) Erdogan, Putin discuss Syria truce, Astana talks over phone. (2016, December 29). *Hurriyet Daily News.* Retrieved from http://www.hurriyetdailynews.com/erdogan-putin-discuss-syria-truce-astana-talks-over-phone-.aspx?pageID=238&nID=107919&NewsCatID=510 (تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)

([42]) Karadeniz, T., Tattersall, N., & Butler, D. (2017, January 9). Turkey believes Trump will not repeat mistakes of last administration: Cavusoglu. *Reuters.* Retrieved from http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-turkey-usa-idUSKBN14T0XE

(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)

[43] **Natali, D. (2016, December 12). The Middle East. In R. D. Hooker, Jr. (Ed.),** ***Charting a course: Strategic choices for a new administration*** **(pp. 249-265). Washington, D.C.: National Defense University Press. Retrieved from http://ndupress.ndu.edu/Portals/68/Documents/Books/charting-a-course/Ch12_Middle-East.pdf?ver=2016-12-13-105502-103 (تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)**

[44] **Outzen, R. (2014, January).** ***The flawed strategic debate on Syria*** **(SF No. 285). Washington, D.C.: National Defense University Press. Retrieved from** http://ndupress.ndu.edu/Portals/68/Documents/stratforum/SF-285.pdf **(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)**

([45]) **جلال سلمي، "العلاقات التركية–الامريكية بين الواقع والمامول"، نون بوست، ٢٠١٧/٥/١:** https://www.noonpost.com/content/17790 **(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)**

([46]) **المرجع نفسه.**

([47]) **" من هو القس برانسون الذي تسبب بأزمة دبلوماسية بين تركيا وأمريكا؟"، قناة DW الألمانية، ٢٠٨/٨/١٥:** https://www.dw.com/ar/من-هو-القس-برانسون-الذي-تسبب-بأزمة-دبلوماسية-بين-تركيا-وأمريكا/a-45089548 **(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)**

([48]) **المرجع نفسه.**

([49]) **"الأزمة الأمريكية– التركية الأكبر منذ عقود.. سببها القس الأمريكي برانسون"، مقع عنب بلدي، ٢٠١٨/٨/٢:** https://www.enabbaladi.net/archives/244443 **(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٢٩)**

([50]) **"تركيا.. لائحة اتهام مثقلة تواجه القس الأمريكي برانسون"، الخليج أون لاين، ٢٠١٨/٧/٢٨:** https://alkhaleejonline.net/سياسة/تركيا-لائحة-اتهام-مثقلة-تواجه-القس-الأمريكي-برانسون **(تم الوصول اليه في ٢٠١٩/٣/٣٠)**

([51]) **المرجع نفسه.**

([52]) **"الأزمة الأمريكية– التركية الأكبر منذ عقود..."، المرجع السابق.**

([53]) **"تركيا.. لائحة اتهام مثقلة تواجه القس الأمريكي برانسون"، المرجع السابق.**

([54]) **المرجع نفسه.**

([55]) **" أردوغان: لا يمكن للرئاسة التدخل في قضية القس الأمريكي"، عنب بلدي، ٢٠١٨/٩/٢٦:**

([56]) **"تركيا.. لائحة اتهام مثقلة تواجه القس الأمريكي برانسون"، المرجع السابق.**

([57]) **"أردوغان: لا يمكن للرئاسة التدخل..."، المرجع السابق.**

([58]) **"ليس سياسياً...لماذا أفرجت تركيا عن القس الامريكي برانسون"، سبوتنيك عربي، ٢٠١٨/١٠/١٣:** https://arabic.sputniknews.com/world/20181013103601411 2-تركيا-القس-الأمريكي-برانسون/

([59]) **المرجع نفسه.**